قواعد التوجيه في كتب النحو التعليميّة

م.م. رفاه عزيز عكال العارضيّ
المديريّة العامّة لتربية القادسيّة

الخلاصة:

يخوض هذا البحث في القواعد التوجيهية أو الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة في استنباط الأحكام النحوية، التي ما فتئت أن أصبحت معايير لهم ، بصورة تراكمية، جيلاً بعد جيل، وأُسساً يعتصمون بحبلها، وهذه القواعد بهذا اللحاظ غير قواعد الأبواب، فالأولى تعني أنَّها قواعد عامة، والأخرى تعني أنَّها قواعد خاصة. وسيتكفل هذا البحث بالخوض في استجلاء أصول القواعد – بهذا المعنى– ويتعقبها في شرح ابن عقيل الّذي استوعب – أو كاد – كل المسائل النحوية موزعة على الأبواب المشهورة،بوصف هذا الشرح أحد أشهر كتب النحو التعليمي، ولذا وقع عليه الاختيار بوصفه أنموذجاً لهذا الضرب من الدرس النحويّ. فكلُّ مسائل النحو لا بدَّ من أن ترد إلى أصول أخذت مجراها في الفكر النحوي، والأصل هو الأساس الّذي تقوم عليه الأشياء، وما يقابل الأصل هو الفرع، ونلاحظ العدول أحياناً من الأصل إلى الفرع، ولكنّ العدول مشروط باستثناءات تفرض على المعرب أن يعدل من الأصل إلى الفرع. وقد كانت تلك القواعد أو الأصول في أمرين، هما، قواعد توجيه متعلقة بالقوة والضعف، وقواعد أخرى متعلقة بالحذف والتعويض.

The Abstract:

this research focus on the rules or systematic controls established by grammarians in deriving provisions that have become standards for them, cumulatively, generation after generation, and foundations cling to them, and these rules given to general rules, and other means that they are special rules . And this research will take care of wading elucidate the origins of the rules – by this meaning- and continue to "sherh-IbnAqeel" , which involve all the grammatical issues distributed on the famous direction, as this book one of the most celebrated books as educational. Each as issue must be reffered -by the rules- took place in the grammar of thought, and the basic principle is the foundation of the things, and the corresponding asset is a branch, and note sometimes shift from the origin to the branch, but this shift is conditional exceptions impose on us shift from the origin to the branch. Those rules or assets were in two things, namely, the rules related to the strength and weakness, and other rules related to the deletion and compensation.

تمهيد / قواعد التوجيه – قراءة في المفهوم :

قواعد التوجيه أو الضوابط المنهجية هي أصول الصناعة النحوية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها في النظر إلى المادة اللغوية عند استنباط الأحكام[1] ، والتي ما لبثت أن أصبحت معايير لأفكارهم ومقاييس لأحكامهم وآرائهم التي يأتون بها فيما يتصل بمفردات المسائل ، ونحن نعلم أنَّ النحويين حين يصدرون عن آراء في المسائل؛ لم يكن عن موقف شخصي أو ميل فردي أو ذكاء حرّ ، وإنَّما يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، وقد أُطلقت تسمية (قواعد التوجيه)على هذه القواعد العامة لارتباطها بالتعليل وبتوجيه الأحكام عند التأويل ، وبهذا اللحاظ نستطيع أن نفرق بين قواعد التوجيه وقواعد النحو أي

(قواعد الأبواب) [٢] ، فقواعد التوجيه عامة وقواعد الأبواب خاصة ، وإذا كانت الكتب قد جمعت قواعد الأبواب جمعاً مقصوداً ومتعمداً ؛ لأنَّ جمع هذه القواعد هو الغرض الّذي يكتب من أجله أي كتاب للنحو ، فإنَّ قواعد التوجيه لا ترد إلّا لماماً ، لأنَّ النحاة لم يعنوا بجمعها ، وإنَّما يشيرون إليها كلما سنحت الفرصة لمثل هذه الإشارة إمَّا في معرض الشرح أو معرض النقاش والمحاجة[٣].

فما دام أنَّ هذه القواعد هي ضوابط منهجية التزم بها النحاة عند النظر في المادة أو استنباط الأحكام ، فهي قوانين تسيّر النحاة على وفق ضوابطها وقواعدها ، ولكن هذه القواعد قد تضع ضوابط منهجية لكيفية الاستدلال بأدلة النحو فتبين الضوابط المنهجية المتعلقة بالنقل والاحتجاج به وبيان الكثرة والقلة والندرة والشذوذ ، أو تلك المتعلقة بالاستصحاب و أصل الوضع وأصل القاعدة والعدول عن الأصل إلى الفرع والرد إلى الأصل ، ومعنى هذا أنَّ بين قواعد التوجيه وأدلة النحو علاقة عموم وخصوص، فقواعد التوجيه أعمّ وأشمل من أدلة النحو ؛لأنَّها تشمل القواعد التي تضبط الاستدلال بالأدلة وغيرها من الأفكار النحوية العامة[٤].

وقد كان لكلّ من البصريين والكوفيين أصولٌ، منها ما كان مشتركاً بينهم ، ومنها ما انفرد البصريون به ، ومنها ما انفرد الكوفيون به ، وقد وردت هذه الأصول في كتب الخلاف النحوي أكثر من غيرها[٥].

وكما ذكرنا أنَّ هذه الأصول هي قواعد عامة فلا بدَّ من أن تتفرع منها أحكام فرعية، ومن هنا يتضح أنَّ البحث يخوض في القواعد التوجيهية أو الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة في استنباط الأحكام النحوية وقد أصبحت هذه القواعد معايير لهم ، وأُسساً يعتصمون بحبلها، وأصول النحو بهذا اللحاظ غير قواعد الأبواب فالأولى تعني أنَّها قواعد عامة، والأخرى تعني أنَّها قواعد خاصة. وسيتكفل هذا البحث بالخوض في استجلاء قواعد التوجيه– بهذا المعنى– ويتعقبها في شرح ابن عقيل الّذي استوعب – أو كاد – كل المسائل النحوية موزعة على الأبواب المشهورة، بوصف هذا الشرح أحد أشهر الكتب النحو التعليمي.

فكلُّ الأشياء لا بدَّ من أن ترد إلى أصول نحويةٍ أخذت مجراها في الفكر النحوي، والأصل هو الأساس الّذي تقوم عليه الأشياء، وما يقابل الأصل هو الفرع، ونلاحظ العدول أحياناً من الأصل إلى الفرع، ولكنّ العدول مشروط باستثناءات تفرض على المعرب أن يعدل من الأصل إلى الفرع.

ويبدو أنَّ السبب الّذي يدعو نظام اللغة إلى العزوف عن الأصل إلى الفرع والتمسك بالعدول إلى الفرع أنّه لإرادة أمن اللبس أحياناً او مراعاةً لأصل آخر ، خوفاًمن التعارض معه في تركيب بعينه أو قد يكون السبب من منظارٍ آخر، كأنّ يكون للذوق العربي تأثير في هذا الشيء، وما يرتبط بهذا الذوق من الظواهر السياقية، كأنّ تكون هناك قاعدة أصلية صوتية أو حرفية أو نحوية ، ويشترط بها الالتزام بقواعد لتطبيقها ولكن الالتزام بتطبيقها في النطق قد يكون منافياً للذوق العربي فيؤدي إلى إيجاد قواعد فرعية تتناسب مع الذوق العربي ، ومثال ذلك في حركة الإعراب والعدول عنها، فنحن نعلم أن الأصل أن تبدأ الكلمة بالساكن ويعدل عن هذا الأصل بقاعدة التوصل ، والملاحظ أنَّ الفائدة هي القسط المشترك بين هذه الاستثناءات والتفريعات وما دامت القاعدة الفرعية قاعدة مطّردة فإنّها تصلح في حقل القياس صلاحية القاعدة الأصلية ؛ لأنَّ المعول على الاطراد، ولا يشترط في الأصل الكثرة ،فربما قاس النحاة على القليل، وقد أجاز النحاة القياس على ما توصلوا إليه بالنظر والاستنباط ؛لأنه بعد ثبوته يصلح أن يكون أصلاً بعد أن كان فرعاً[٦].

ويتكفل هذا البحث برصد قواعد التوجيه النحوية المتعلقة بالأصل والفرع في شرح ابن عقيل، الّذي جعله صاحبه في درس نحوي تعليمي ، ووجدت أنها تتوزع في مبحثين ،هما كما يأتي:

المبحث الأول/ قواعد التوجيه المتعلقة بالقوة والضعف:

بعد الرصد والتنقيب وجدتُ أن أهم قواعد التوجيه وأظهرها في شرح ابن عقيل –في ما يتعلق بالقوة والضعف– ما يأتي:

المستغنى به أصل للمستغنى عنه:

من الأمور التي جعلت اسم الإشارة يستحق البناء شبه الحرف في الوضع ،إذ ذكر ابن مالك في كتابه (شرح تسهيل الفوائد) أنَّه الشبه في الوضع، المراد به كون (ذا) و(ذي) موضوعةً على حرفين ، وذلك من وضع الحروف ، فاستحقت البناء بذلك الوجه وحملت البواقي عليها ؛ لأنها فروع أو كالفروع[٧]. وذكر أنّها كالفروع لأنَّ منها (هنا) وأخواتها ، وهي ليست فروعاً لـ(ذا، و ذي) والمستغنى به أصلٌ للمستغنى .

وورد في شرح ابن عقيل أنَّ من الاسماء ما أشبهت الحرف في المعنى، وهو قسمان:

الأول: ما اشبهت حرفاً موجوداً كـ(اسماء الاستفهام) ، والثاني : ما أشبهت حرفاً مقدراً، وهي أسماء الإشارة، فذكر أنها مبنية لشبهها حرفاً كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع ؛وذلك لأنَّ اسم الإشارة معنًى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرفٌ يدلّ عليها كما وضعوا للنفي (ما) ، وللنهي (لا) ، وللتمني (ليت) ، وللترجي (لعلَّ) ، ونحو ذلك ، فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً.[٨] فجعل أصحاب هذا الأصل هذه الأمثلة توضيحاً واستدلالاً لهذا الأصل.

٢- الأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء السكون:

تمسك البصريون بهذه القاعدة في الاستدلال على أنَّ فعل الأمر مبني ، فذكروا أنَّه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية والأصل في البناء السكون.[٩] ويحتج النحاة بهذا الأصل على بناء (مذ) و (إذ) على السكون لأنَّه الأصل في البناء[١٠].

وورد هذا الأصل في شرح ابن عقيل حينما تكلم ابن عقيل على الأفعال، فقسمها على قسمين:فقال عن الماضي هو ما اتُفق على بنائهِ ، والثاني: ما اختُلف في بنائهِ والكلام على فعل الأمر، إذ يقول : ((والثاني: ما اختلف في بنائهِ والراجح أنَّه مبني وهو فعل الأمر نحو (اضربْ) وهو مبني عند البصريين ومعرب عند الكوفيين))[١١] وابن عقيل إنّما تكلم بكلام النحاة. فنلاحظ ميل ابن عقيل إلى البصريين في بناء فعل الأمر ، فقد أوضحوا من خلال هذا أنَّ الأصل في الأفعال البناء

وأصل البناء على السكون، وهذا هو مذهب البصريين .

٣- يجري الشيء مُجرى الشيء إذا شابَهَهُ من وجهين:

وتستخدم للدلالة على هذه القاعدة عبارات أخرى تدل على المعنى نفسه، منها:(الملحق يجري مجرى ما أُلحِق بهِ) وهو من أصول البصريين[١٢]. ويستدل البصريون بهذا الأصل على أنَّ (ما) المشبهة بـ(ليس) في لغة أهل الحجاز تعمل في الخبر وهو منصوب بها ؛ ذلك لأنها أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عمل ليس، ووجه الشبه بينهما من جهتين ، إحداهما: أنَّ (ما) تدخل على المبتدأ والخبر ، والأخرى: أنَّها تنفي ما في الحال كما أنَّ ليس تنفي ما في الحال[١٣]. فإذا ثبت أنها قد أشبهت (ليس) من تينك الجهتين وجب أن تجري مجراها .

واستندوا إلى هذا الأصل أيضاً في الكلام على الاسم المنادى ، فذكروا أنَّ الاسم المنادى المفرد المعرَّف مبني على الضم ؛ لأنَّه أشبه كاف الخطاب من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلّما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً[١٤].

وورد هذا الأصل أيضاً في الكلام على المثنى وما أُلحِق به، فذكر أنَّ المثنى وما أُلحِق به يرفع بالألف، و يعبر عنه بـ(شبه المثنى) ، فيذكر أنَّ شبه المثنى هو ما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين، بزيادة أو شبهها، فهو ملحق به ، فـ(كلا، وكلتا، واثنان ،واثنتان) ملحقةٌ بالمثنى، فترفع بما يرفع به المثنى ، وتنصب وتجر بما يجر به المثنى، لكنه لا يلحق(كلا، وكلتا) بالمثنى إلا إذا أُضيفا الى مضمرٍ نحو: جاءني كلاهما، ورأيت كليهما، و مررت بكليهما[١٥].فالملحق – بصورة عامة- يجري مجرى ما أُلحِق به ويأخذ من صفاتهِ ، وكذا الحال مع الملحق بجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

٤- أصل كل عامل أن يتقدم على معمولهِ:

ذهب الكوفيون إلى كون المبتدأ والخبر رفع أحدهما الآخر خلافاً للبصريين[١٦]، ويرى ابن مالك في كتابه (شرح تسهيل الفوائد) فيرى أنَّ هذا القول

مردود ، فيذكر أنَّه إذا كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما في التقدم رتبة أصلية ؛ لأنَّ كل عامل أصلهُ أن يتقدم على معمولهِ فكان لا يمتنع القول: (صاحبها في الدار) كما لا يمتنع (في داره زيدٌ) وامتناع الأول ، وجواز الثاني دليل على أنَّ التقدم لا أصلية للخبر فيه[١٧].

وتكلم ابن عقيل على هذه المسألة فأوضح آراء العلماء في رافع المبتدأ والخبر، فذكر أنَّ مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، فالعامل في المبتدأ معنوي وهو كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها ، واحترز بغير الزائدة من مثل (بحسبِك درهمٌ)، فـ(بحسبك): مبتدأ مرفوع، وهو مجرد من العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة ، فإن الباء الداخلة عليه زائدة ، واحترز بشبهها من مثل(ربَّ رجلٍ قائمٌ)، فرجلٍ : مبتدأ وقائم خبره، ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه، نحو: (ربَّ رجلٍ قائمٌ و امرأةٌ) ، والعامل في الخبر لفظي وهو المبتدأ، وهذا مذهب سيبويه . وأعدل هذه المذاهب-على ما يذكر ابن عقيل- مذهب سيبويه، وهذا الخلاف ممّا لا طائل فيه[١٨].فنلاحظ ميل ابن عقيل الى رأي سيبويه وهو أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء أي أنَّ العاملَ معنوي.

٥- الأصل في الأسماء ألّا تعمل:

الأصل في الاسماء ألّا تكون عاملة وأن لا يكون لها تأثير في العمل، ولهذا قالوا: إنَّ العامل في المفعول به الفعل وحده ، وردّوا قول من يرى أنَّ العامل هو الفعل والفاعل جميعاً أو الفعل وحده، ذلك للإجماع على أنَّ الفعل له تأثير في العمل، وأمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل لأنه اسم، والأصل في الاسماء ألّا تعمل[١٩].

و تكلموا أيضاً على المبتدأ والخبر فذكروا أنَّ المبتدأ يُرفع في الابتداء ولا يصح أن نقول إنَّ المبتدأ أو الابتداء يعملان في الخبر ، وإن كان قد قال بذلك بعض البصريين، ولا يصح أن نقول إنَّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ؛ لأن الأصل في الأسماء ألّا تعمل[٢٠] .وقد ذكر ابن عقيل رأي من قال إنَّ المبتدأ يرفع الخبر؛ لأنَّ الاسم لا يعمل ولا تأثير له، فقال:((وذهب قوم إلى أنَّ العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء وهو عامل

معنوي)) [٢١]. فدلَّ بهذا على أنَّ العامل فيهما معنوي، ولا عمل للاسمين ولا تأثير لأحدهما في الآخر.

٦- الحرف لا يعمل إلّا إذا كان مختصاً:

إنَّ الحرف لا يعمل إلّا إذا كان مختصاً في عمله ، وبهذا الأصل استدل البصريون على أنَّ (لولا) ليست رافعةً للاسم الّذي بعدها وأنَّه يُرفع بالابتداء[٢٢]؛ لأنَّ (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل فإنها قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، يدل على ذلك قول الشاعر[٢٣]:

قالتْ أُمامةُ لمّا جئتُ زائرَها هلّا

رميتَ ببعضِ الأسهمِ السودِ

لا درَّ درُّك إنّي قد رميتُهم

لولا حددتُ ولا عذري لمحدودِ

فأدخل (لولا) على الفعل فدلّ على أنها لا تختص، فوجب ألّا تكون عاملةً.

وتكلموا أيضاً على واو(ربَّ)، فقال البصريون:((إنَّ واو ربَّ لا تعمل فيجب أن يكون العامل ربَّ مقدرةً)) [٢٤].

وقد أشار ابن عقيل إلى ذلك عند الكلام على (ما) المشبهة بـ(ليس) فقال((وأمّا (ما) في لغة بني تميم فإنها لا تعمل شيئاً فنقول: ما زيدٌ قائمٌ، فزيد مرفوع بالابتداء وقائمٌ خبره ولا عمل لما في شيء منهما ؛ وذلك لأنَّ ما حرف لا يختص ، لدخوله على الاسم نحو: ما زيدٌ قائمٌ ، وعلى الفعل نحو: ما يقومُ زيدٌ ، وما لا يختص فحقه ألّا يعمل)) [٢٥]. فاستدلوا بهذه الأمثلة على أنَّ الحرف إن كان غير مختص فحقه ألّا يعمل.

٧- الفروع تنحط دائماً عن درجة الأصول:

وهذا الأصل النحوي أصل أخذ مأخذه في الفكر النحوي وأصبح ضابطة من ضوابط الدرس النحوي ، وقد عبَّر النحاة عنه بأكثر من عنوان ، ومن ذلك (لا يجوز التسوية بين الأصل والفرع) ، و(لا يكون الفرع أقوى من الأصل) [٢٦].

ولهذا ذكر البصريون أنَّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير ما هو له وجب إبرازه نحو:(هندٌ زيدٌ ضاربتْهُ هي)، وذلك لأنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير، إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير ، و إنَّما يُضمر ما شابه الفعل كاسم الفاعل والصفة المشبهة وما أشبه ذلك ، ولا شك أنَّ المشبه بالشيء

يكون أضعف منه في ذلك الشيء ، ولو قلنا إنَّه يتحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز[٢٧].

وقد تطرق البصريون إلى ذلك أيضاً وأوضحوا أنَّه لا يجوز المجازاة بـ(كيف)، لأنَّها نقصت عن سائر أخواتها ؛لأنَّ جوابها لا يكون إلّا نكرةً، لأنها سؤال عن الحال، والحال لا تكون إلّا نكرة ، وسائر أخواتها تجابُ بالمعرفة تارةً وبالنكرة تارةً أخرى ، فلمّا قصرت (كيف) عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها في مواضع نظائرها من المجازاة، ولا يجوز الإخبار عنها أو عود عليها ضمير[٢٨] .

وقد أوضح الكوفيون أنَّ (إنَّ وأخواتها) لا ترفع الخبر وذلك للإجماع على أنَّ الأصل في هذه الحروف ألّا تنصب الاسم ، وإنَّما نصبتهُ لأنَّها أشبهت الفعل ، فإذا كان أنَّها عمِلت لأنَّها أشبهت الفعل فهي فرع عليه ،لأنّها أضعف منه[٢٩].

وورد ذلك في شرح ابن عقيل في الكلام على(إنَّ وأخواتها) وعملها، فذكر أنَّ هذه الحروف تعمل عكس عمل (كان وأخواتها)، فتنصب الاسم وترفع الخبر، فهي عاملة في الجزأين وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّها لا عمل لها في الخبر، وإنَّما هو باقٍ على رفعه الّذي كان له قبل دخول (إنَّ) وهو خبر المبتدأ[٣٠]. فلما كانت الأفضلية للأصل جعلوا الفرع أقل درجة منه.

٨- العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي:

يفاد من هذا الأصل أنَّ العامل اللفظي الموجود والحاضر في الجملة أقوى من العامل المعنوي غير الموجود، وقد قيل في باب الفاعل:((وإن قُدّم الاسم على الفعل أو ما ضُمّن معناه صار مرفوعاً بالابتداء وبطل عمل ما تأخر فيه ، لأنَّه تعرض بالتقدّم لتسلط العوامل عليه ، كقولك في : زيدٌ قام : إنَّ زيداً قام ، فتأثر زيد بـ(إنَّ) دليل على أنَّ الفعل شغل عنه بفاعل مضمر ، و إنَّ رفع زيد إنَّما كان بالابتداء، وهو عامل ضعيف، فلذلك انتسخ عمله بعمل إنَّ ؛ لأنَّ اللفظ أقوى من المعنى))[٣١].

وورد في شرح ابن عقيل أيضاً قوله:((حُكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو: قامَ الزيدانِ ، و زيدٌ قائمٌ غلاماه ، وقامَ زيدٌ، ولا يجوز تقديمه

على رافعه فلا نقول: الزيدانِ قامَ ، ولا زيدٌ غلاماه قائم ، و لا زيدٌ قامَ ،على أن يكون زيدٌ فاعلاً مقدماً بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع الضمير المستتر، والتقدير زيدٌ قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كلّه))[٣٢]. فالعامل اللفظي أقوى في العمل من العامل المعنوي وهذا رأي كثير من النحاة.

٩- كلُّ فرع يتضمن الأصل وزيادة:

كلُّ فرع لا بدَّ من أن يتضمن الأصل الّذي خرج منه أو اشتق منه وزيادة، ولهذا قيل:((الفعل مشتقٌّ من المصدر ؛ لأنَّ المشتق فرع والمشتق منه أصل وكل فرع يتضمن الأصل وزيادة عليه، ولا شك أنَّ الفعل يتضمن المصدر والوقت فثبتت فرعيته و أصلية المصدر لأنَّه دلَّ على بعض ما يدل عليه الفعل، وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح)) [٣٣].

وقد تطرّق ابن عقيل في الكلام إلى هذا الأصل عندما تكلّم على الفعل والمصدر، فذكر أنَّ المصدر أصل عند البصريين ، والفعل والوصف مشتقان منه ، وهذا هو الرأي الراجح أو المختار على قول ابن عقيل، وذكر مذهب الكوفيين ،إذ يعدُّون الفعل هو الأصل والمصدر مشتقٌّ منه[٣٤].

وقد ركن ابن عقيل في هذا الكلام الى ما ذكره البصريون، فذكر أنَّ الصحيح هو مذهب البصريين؛ لأنَّ كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة ، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفاعل.

١٠- التأنيث فرعُ التذكير:

يستدل أصحاب هذا الأصل على أنَّ التأنيث هو فرع من التذكير، فالتذكير أصل والتأنيث فرع ، ويريدون منه أنَّ أصل الاسم أن يكون مذكراً ؛ ولأنَّه لا بدَّ أن يكون الاسم مذكرا في الأصل استغنوا عن علامةٍ تدل على تذكيره ، وقد تناول كثير من النحويين موضوع المذكر والمؤنث وفصّلوا فيه ، فجعل النحاة العلامة للاسم المؤنث بدلاً عن المذكر، فنجد ابن الأنباري أنّه ذكر عن النحاة تقسيم الاسم المؤنث على أربعة أقسام[٣٥]:

الأول: الاسم الّذي يحمل علامة فاصلة بينه وبين المذكر ، والثاني: ما كان مستغنياً بقيام معنى التأنيث عن علامة ، والثالث: ما كان الاسم المؤنث مخالفاً

للمذكر في لفظه ، والرابع: أن يكون الاسم المؤنث الّذي فيه علامة واقعاً للمذكر والمؤنث .

وقد ورد الأصل هذا صريحاً عند ابن عقيل في الكلام على المذكر والمؤنث، قال: ((أصل الاسم أن يكون مذكراً والتأنيث فرع عن التذكير ولكون التذكير هو الأصل استغنى الاسم المذكر عن علامة تدل على التذكير، ولكون التأنيث فرعاً عن التذكير افتقر إلى علامةٍ تدل عليه وهي: التاء ، والألف المقصورة أو الممدودة ،و التاء أكثر في الاستعمال من الألف ، ولذلك قُدّرت في بعض الأسماء المؤنثة منها (عين ، و كتف) ويستدل على تأنيث ما لا علامة فيه ظاهرة من الأسماء المؤنثة بعود الضمير إليه مؤنثاً نحو:(الكتف نهشتها ، والعين كحلتها) وما أشبه ذلك، كوصفه بالمؤنث نحو :(أكلت كتفاً مشويةً)، وكرد التاء إليه في التصغير نحو : كتيفة و بَدَية)) [٣٦] ، فيستدلون بهذا الأصل على أنَّ التذكير هو الأصل والتأنيث هو الفرع.

ومن هنا يظهر لنا أنَّ قضية الأصل والفرع حاضرة في أعماق الفكر النحوي الذي أنتجها- ولا سيما التعليميّ- وقد حظيت بأهمية كبيرة عند النحاة، وقد وقف هذا البحث على الأسباب التي دعت إلى العزوف أحياناً عن الأصل إلى الفرع ، والاعتصام بالفرع من دون الأصل، وأوردوا مسوغات تسوغ هذا العدول .

المبحث الثاني/ قواعد التوجيه المتعلقة بالحذف والتعويض:

إنّ التركيب النحوي قائم على نظام متكامل، أساسُهُ الوضوح وعدم غموض المعنى ، وإن جاز الخروج عن هذا النظام والمجيء بتراكيب مختلفة عن الأصل، فلا بدَّ أن تكون هنالك علامات(أدلّة) تزيل الإبهام أو الغموض، ولا يسمح بالخروج عن هذا النظام إلا مع الضرورة. وقد رصدتُ الأصول التي تتعلق بهذا الأمر ، ووجدت أن أهمها الآتي:

١- ما جاء لضرورةٍ لا يقاس عليه:

ويُستدل بهذه القاعدة كثيراً في نقض الشواهد الشعرية ؛لأن الشعر له لغته الخاصة، وهي لغة تجوّز وترخص؛ ولذلك لا يعتد بها كثيراً، وقد رفض كثير من النحاة القياس على الضرورة ، وقد تطرق الى هذا الأصل كثير من النحاة وفصَّلوا فيه، ووضحوا أنَّ لغة الشعر لغة خاصة لها أحكامها وضروراتها . فمما قالوا في ذلك

أن الضمير (إياك) لا يأتي ضميراً منفصلاً بعد العامل فيه، وما جاء في أحد الشواهد خارجاً عن ذلك لا يُعتدّ به، فنبهوا إلى عدم القياس عليه ؛لأنَّه إنَّما يجوز في ضرورة الشعر لا في اختيار الكلام[٣٧].

وقد رصدّتُ مواضع كثيرة في شرح ابن عقيل تتحدث عمّا هو كذلك، ومنها: ما أورده ابن عقيل في حديثه عن الضمير البارز، إذ قسَّمه إلى متصل ومنفصل، وعرَّف بالمتصل وأوضح أنَّه ما لا يُبتدأ به ، ومثّل له بـ(الكاف)، وأوضح أنَّ الضمير المنفصل لا يقع بعد (إلّا) في الاختيار، فقال عنه: ((ولا يقع بعد إلّا في الاختيار فلا يقال ما اكرمت إلّاك، وقد جاء شذوذاً في الشعر كقوله[٣٨]:

أعوذُ بربِّ العرشِ من فئةٍ بغتْ عليَّ
فما لي عوضٌ إلاّه ناصرُ

فقد أوضح ابن عقيل أنَّ مجيء الضمير بعد (إلا) ضرورة[٣٩].

ومما جاء في شرح ابن عقيل على هذا السبيل؛ ما أورده عند الكلام على المضاف والمضاف إليه، إذ جوَّزوا أن يُفصل بين المضاف الّذي هو شبه الفعل، والمراد به المصدر واسم الفاعل والمضاف إليه بما ينصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، ومثَّلوا لكلٍّ منهما فجعلوا الشرط أن يكون الفاصل هو معمولاً للمضاف، وقد صرَّحوا بأنَّه قد فُصِّل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبي من المضاف ، وبنعت المضاف ، وبالنداء، وقد جعلوا هذا الفصل ضرورة شعرية فمثال الفصل بالأجنبي قول الشاعر[٤٠]:

كما خُطَّ الكتاب بكفِّ يوماً
يهوديٍّ يقارب أو يزيلُ

فقد فصل بين (كف) و (يهودي) بـ(يوماً) وهو أجنبي من المضاف ؛لأنَّه معمول للفعل خُطَّ[٤١]. وقد مثل ابن عقيل لباقي الضرورات وأقصد (النعت، والنداء)، ولم يجعل هذا الفصل أصلاً يقاس عليه .

وورد في شرح ابن عقيل – كما في الكتب التعليمية – حديث عن هاء السكت ومكان ثبوتها ، فأوضح ابن عقيل عن النحاة أنَّها تلحق المندوب في حالة الوقف ولا تثبت هذه الهاء في الوصل إلّا ضرورة[٤٢]. ويقال مثل ذلك فيما يكون في موضع يناظر الترخيم، وقد أوضح أنَّه قد يحذف آخر الكلمة ضرورة في غير النداء شريطة كون الكلمة صالحةً للنداء واعتبر ذلك شاذاً[٤٣].

فهذه الضرورات لم يعتبرها النحاة أُصولاً يقاس عليها، بل اعتبروها ضروراتٍ في لغة الشعر، وكما قلنا سابقاً إنَّ لغة الشعر لغة خاصة لها أحكامها الخاصة، وهذا ما سمح بتراكيب نحوية كهذه.

٢- لا حذف إلاّ بدليل:

يستدل أصحاب هذا الأصل – وهم جميع النحاة - على عدم حذف شيء من دون دليل يدلُّ على المحذوف، ولذا أجازوا حذف ما دلَّ عليه دليل ، وهو من الأصول التي يعتد بها النحاة ومن أمثلته ما ورد في الكلام عن أفعال المقاربة، فصرَّحوا بأنَّه إذا دلَّ دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه، كما يجوز في غير هذا الباب حذف ما ظهر دليله[٤٤].

وقد رصدتُ لهذا الأصل أمثلة أخرى عند ابن عقيل، منها: عندما تكلم على المبتدأ والخبر وحذفهما ، فذكر أنَّه يُحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليهما دليل جوازاً أو وجوباً، فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندكما ؟ فنقول :(زيدٌ)،و التقدير: زيدٌ عندنا ، وأما حذف المبتدأ، فمثاله أن يقال :كيف زيد؟ فنقول (صحيح)، أي: هو صحيح ، وقد يحذف الجزآن ، أعني المبتدأ والخبر، للدلالة عليهما[٤٥]. ومن ذلك حذف خبر(لا) النافية للجنس، قال ابن عقيل :((إذا دلَّ دليل على خبر لا النافية وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله أن يقال: هل من رجلٍ قائم ؟ فنقول: لا رجلَ ونحذف الخبر وهو- قائم – وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مُثّل ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو أن يقال : هل عندك رجلٌ؟ ،أو هل في الدار رجلٌ؟، فنقول : لا رجلَ . فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع)) [٤٦].

وورد هذا الأصل في باب (ظنَّ وأخواتها) فذكر أنَّه لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلّا إذا دلَّ دليل على ذلك ، فإنْ حُذف المفعولان فلا بدَّ من وجود دليل يدل عليهما[٤٧]. وورد هذا الأصل أيضاً في الكلام على حذف المتعجب منه، وهو المنصوب بعد (أفعلَ) والمجرور بالباء بعد (أفعِل) إذا دلَّ عليه دليل[٤٨]. وورد الأصل كذلك عند الكلام على النعت والمنعوت وحذفهما، فذكر ابن عقيل أنَّه يجوز

حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه إذا دلَّ عليه دليل ، ويحذف النعت إذا دلَّ عليه دليل ، ولكنه صرَّح أنَّ هذا النوع قليل(٤٩).

وبهذا وغيره من الأمثلة يكون ابن عقيل قد أوضح عن النحاة أنَّه لا يصح الحذف إلّا إذا دلَّ دليلٌ على المحذوف، أو وجدتْ إشارة تشير إلى ذلك المحذوف ، وذلك لأمن اللبس، ولو حصل اللبس لما جاز الحذف أصلاً .

٣- المحذوف بحكم الثابت:

كلُّ شيء يحذف وفي اللفظ الموجود دليل على ذلك المحذوف؛ هو في حكم الثابت ، وهذا الأصل يتصل بالأصل السابق عليه، أعني: لا حذف إلّا بدليل، واحتُج بهذا الأصل على أنَّ (ربَّ) تعمل الخفض مع الحذف بعد (الواو) و(الفاء) ، و(بل)؛ لأنَّ هذه الأحرف صارت عوضاً عنها وهي دالة عليها فجاز حذفها وما حُذِف وفي اللفظ على حذفه دلالة على عوض أو بدل فهو في حكم الثابت(٥٠).

وقد ورد عملها محذوفة في شرح ابن عقيل ، لكن وجود (الفاء) أو (الواو) أو(بل) جعل من هذه الحروف بدلاً عنها . فورد في شرح ابن عقيل أنَّه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلّا في (ربَّ) بعد الواو وقد ورد حذفها بعد الفاء و بل قليلاً، والشائع حذفها بعد الواو ، لكنها قد وردت محذوفة من غير أن يسبقها حرف من هذه الحروف مع بقاء عملها وهو الجرّ(٥١) . فجعل الحروف التي بقيت عند حذف ربَّ دليلاً على حذفها؛ لذلك كان عملها باقياً حتى مع حذفها ،لأن الحروف كانت دليلاً عليها.

٤- لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض:

وقد استدل البصريون بهذا الأصل على أن واو(ربَّ) ليست هي العاملة، و إنّما العمل لربَّ بدليل أنه يحسن ظهورهما معاً، ولو كانت عوضاً عنها لما جاز ظهورهما معاً(٥٢).

وجعلوا هذا الأصل أيضاً دليلاً على أنَّ واو القسم لمّا كانت عوضاً عن الباء لم يجز الجمع بينهما، فلا يقال(وبالله لأفعلنَّ) على أن يكونا حرفي قسم ، وكذلك التاء لمّا كانت عوضاً عن الواو لم يجز أن يجمع بينهما(٥٣).

وقد ورد هذا الأصل في شرح ابن عقيل عندما تكلم في موضوع النداء، فذكر لفظتي(أبتي ، وأمتي) فعند النداء

تحذف الياء منهما، لأنّ النحاة يعدون التاء عوضاً عن الياء قال الشارح :((يقال في النداء يا أبتِ ، و يا أمتِ ، بفتح التاء وكسرها ، ولا يجوز إثبات الياء فلا نقول (يا أبتي ، و يا أمتي) ؛ لأنَّ التاء عوض عن الياء ، فلا يجمع بين العوض والمعوض منه)) (٥٤).

وورد الأصل أيضاً في باب النداء فذكر أنَّه لا يجوز الجمع بين (ياء) النداء في نداء لفظ الجلالة والميم التي في آخره، فلا نقول:(يا اللهمَّ) ؛ لأنَّ الميم عوض عن الياء(٥٥). نقول ذلك مع أن علم اللغة الحديث أثبت خطل هذا النظر النحوي القديم، وأثبت أن (اللهم) متطورة عن (إلوهيم) العبرية، والياء والميم فيها علامة الجمع ، ولكنهم يريدون بها (الله)، وإنما هذه العلامة لإفادة التعظيم(٥٦).

فهذه المسائل وغيرها توضح أن ثمة أصلاً نحوياً راسخاً في أذهان النحاة ، فهم يعدُّون الشيء الموجود معوضاً عن المحذوف ، ولا يجوز الجمع بينهما بحال.وبعدُ ، فهذه هي الأصول التي تتعلق بالحذف والتعويض وهي أصول موجودة في الكلام العربي ، وقد رصدتُ في شرح ابن عقيل – الذي هو مثال للكتب التعليمية– ما خرج عن القاعدة الأصلية لضرورة حكمتْ عليه بهذا الخروج، وهذا ما نجده في الشعر غالباً.

الخاتمة :

بعد هذه الرحلة العلمية في رحاب شرح ابن عقيل، الذّي استوعب أبواب النحو جميعها وتاريخاً طويلاً من عمر هذا العلم ؛ صار عليَّ أن أضع بين يدي القارئ الكريم أهم نتائج هذه الرحلة، وهو أنه وقفت على الأسباب التي دعت إلى العزوف أحياناً عن الأصل إلى الفرع ، والاعتصام بالفرع من دون الأصل وأوردتُ مسوغات العدول ، ووجدت أنها تكمن في أمرين ، أحدهما: قواعد توجيه متعلقة بالقوة والضعف ، كاعتبار القاعدة الفرعية قاعدةً صالحة للقياس إذا كانت قاعدةً مطردةً، ورصدت الأصول التي تتعلق بالأصل والفرع ، وبينت أصل الأشياء أو أصل الوضع الّذي وُضعت عليه القاعدة، فذكرت أصل الفعل وهو (البناء) ، وأصل مكان العامل وهو(التقدم) على المعمول ، وأصل الأسماء وهو ألّا تعمل ، ووقفتُ على أنَّ الفروع التي تنحط دائماً عن الأصول ، وما يتضمنه الفرع من صفات الأصل وزيادة ، وما كان أصلاً وما كان

فرعاً. والأمر الآخر: قواعد توجيه متعلقة بالحذف والتعويض، وهي أصول موجودة في الكلام العربي وقد رصدتُ ما خرج عن القاعدة الأصلية لضرورة حكمتْ عليه بهذا الخروج، وهذا ما نجده في الشعر، وأوردت ما حذف لديل موجود يعوض حذفه ، وكذلك ما حُذِف وفي الكلام لفظ يشير إلى ذلك المحذوف؛ حتى لا يقع لبس على المتلقي، ثمَّ ترقبت أصلاً نحوياً له أهمية كبيرة في الفكر العربي ، وهو عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض، إذ لا يجيز النحاة ذكر ما حُذِف وفي الكلام لفظ يشير إلى ذلك المحذوف أو هو عوض عنه.

ثبت المصادر والمراجع:

- الأصول – دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : د. تمّام حسّان، عالم الكتب ، د.ط ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .
- أصول النحو – دراسة في فكر الأنباري : د. محمد سالم صالح ، دار السلام، ط ٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٩م.
- أصول النحو عند ابن مالك: د. خالد سعد شعبان ، دار الكتب المصرية،ط٢،القاهرة ٢٠٠٩م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ه)، تحقيق: د. محمد سلمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية،ط١، مصر ، ٢٠٠٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت٥٧٧ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، ط١ ، مصر، ٢٠٠٣م.
- البيان في غريب إعراب القرآن : أبو البركات الأنباري ، تحقيق : عبد الحميد طه ، مراجعة :مصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط١، مصر، ١٩٨٠م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢ه) ، تحقيق : محمد علي النجار، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣ ، القاهرة، ١٩٨٣م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩ه) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث، ط ٢٠ ، القاهرة ١٩٨٠م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٠٠ه)، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت،١٩٩٨م .
- شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦ه)، تحقيق : يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ، ط٢ ، طهران ، ١٣٨٤ه .
- شرح الكافية الشافية : جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت٦٧٢ه)، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢م.
- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق: د .عبد

- الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة ، ط١ ، ١٩٩٠م .
- كتاب سيبويه:أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه(ت١٨٠ه)، تحقيق :عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٤ ، القاهرة ٢٠٠٤م .
- لسان العرب: جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور(ت٧١١ه)، تحقيق: عامر أحمد ، دار الكتب العلمية ، ط١، ، بيروت ، ٢٠٠٣م .
- مخالفة المفسرين أصول الصناعة النحوية حتى أواخر القرن السادس الهجري: د. عبد الكاظم جبر ، (أطروحة دكتوراه) ، بإشراف : د .صباح عطيوي عبود ، في جامعة بابل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ط١،٢٠١٤م.
- مدرسة البصرة النحوية – نشأتها وتطورها : د. عبد الرحمن السيد ، دار المعارف ،ط١، القاهرة ، ١٩٦٨م .
- المذكر والمؤنث : أبو بكر محمد بن الأنباري (ت٣٢٨ه) ،تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث،ط١، ، القاهرة ، ١٩٨١م.
- مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين : د. مهدي صالح سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط١ ،بغداد ،٢٠١٣م.
- معجم متن اللغة : الشيخ أحمد رضا ، دار مكتبة الحياة ،ط١، بيروت ١٩٨٥م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ه) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٥م.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: د. نعمة رحيم العزاويّ، منشورات المجمع العلمي العراقي،ط١، بغداد /٢٠٠١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع :جلال الدين السيوطي ، مطبعة السعادة، سنة ١٣٢٧ه.

الهوامش:

(١) ينظر: الأصول: تمام حسان: ١٩٠،١٨٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه :١٩٠.

(٣)ينظر : المصدر نفسه :١٩٠.

(٤): ينظر: أصول النحو– دراسة في فكر الأنباري: محمد سالم صالح :٤٥٤.

(٥) ينظر: مدرسة البصرة النحوية – نشأتها وتطورها : عبد الرحمن السيد :١٧٧–١٨٥ ، مسائل الخلاف النحوي بين الكوفيين: مهدي صالح سلطان: ٣٥.

(١) ينظر: الأصول : تمام حسان: ١٣٥ – ١٣٦.

(٧) ينظر: شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك : ٢٥٢/١.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل : ٣٥/١.

(٩) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: الأنباري:(المسألة : ٧٢): ٤٣٥/٢.

(١٠) ينظر:المصدر نفسه:(المسألة:٥٦): ٣١٦/١ ، البيان في غريب إعراب القرآن :الأنباري :٧٠/١.

(١١) شرح ابن عقيل:٤٠/١.

(١٢) أصول النحو عند ابن مالك : د. خالد سعد شعبان :٣٣٢.

(١٣) ينظر :الإنصاف :(المسألة١٩):١: /١٣٥.

(١٤) ينظر: المصدر نفسه :(المسألة:٤٥): ٢٦٥/١، ينظر :همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي: ١٧٢/١.

(١٥) ينظر :شرح ابن عقيل :٥٨/١.

(١٦) المصدر نفسه :١٨٩/١.

(١٧) ينظر :شرح تسهيل الفوائد:٢٧٢/١.

(١٨) ينظر :شرح ابن عقيل:١٨٨/١ ،١٨٩.

(١٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية:١١٦/١ ، ينظر: شرح الأشموني :٢٠٨/٣.

(٢٠) ينظر: الإنصاف: (المسألة:٥) : ٣٨/١،ينظر: الهمع:٩٤/١.

(٢١) ينظر: شرح ابن عقيل:١٨٩/١.

(٢٢) ينظر :الإنصاف :(المسألة : ٩): ٦٢/١.

(٢٣) ينظر الشاهد في :الإنصاف :(المسألة: ٩):٦٢/١، شرح الرضي على الكافية :٢٧٦/١.

(٢٤) ينظر :الإنصاف:(المسألة :٥٥):٣١٢/١.

(٢٥) شرح ابن عقيل: ٢٧٩/١.

(٢٦) ينظر: الإنصاف :(المسألة :٨):٦٠/١.

(٢٧) ينظر: شرح الأشموني: ١٦٣/١ ، ينظر الإنصاف: (المسألة:٨): ٥٠/١.

(٢٨) ينظر: شرح الأشموني: ٩/٤.

(٢٩) ينظر: الإنصاف :(المسألة:٢٢) :١: /١٤٤.

(٣٠) ينظر: شرح ابن عقيل :١ /٣١٨ ، ٣١٩.

(٣١) شرح التسهيل: ٢/ ١٠٧.

(٣٢) شرح ابن عقيل : ٤٢٢/١.

(٣٣) شرح الكافية الشافية: ابن مالك:٢/ ٦٥٣، ٦٥٤.

(٣٤) شرح ابن عقيل:٢/ ١٧١.

(٣٥) ينظر: المذكر والمؤنث: ابن الانباري :٥٧/١.

(٣٦) شرح ابن عقيل: ٩١/٤.

(٣٧) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٦/١.

(٣٨) ينظر الشاهد في : همع الهوامع :٥٧/١.

(٣٩) ينظر: شرح ابن عقيل:٨٨/١

(٤٠) ينظر الشاهد في : كتاب سيبويه :١٧٩/١، المقتضب : المبرد :٣٧٧/٤.

(٤١) ينظر: شرح ابن عقيل :٨٢/٣- ٨٧.

(٤٢) ينظر: المصدر نفسه :٣/ ٢٨٥.

(٤٣) ينظر: المصدر نفسه :٢٩٤/٣.

(٤٤) ينظر: شرح الكافية الشافية:٤٦٢/١ .

(٤٥) ينظر : شرح ابن عقيل: ٢٢٧/١ – ٢٢٩.

(٤٦) المصدر نفسه :٢٥/٢ .

(٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ٥٥/٢.

(٤٨) ينظر: المصدر نفسه :١٥١/٣.

(٤٩) ينظر: المصدر نفسه :٢٠٥/٣.

(٥٠) ينظر: الإنصاف:(المسألة : ٥٧): ٣٢٩/١.

(٥١) ينظر: شرح ابن عقيل:٣٦/٣ _٣٨.

(٥٢) ينظر: الإنصاف: (المسألة٥٧) :١/ ٢٣٩.

(٥٣) ينظر: المصدر نفسه : (المسألة٥٥):١: / ٢١٤.

(٥٤) شرح ابن عقيل:٢٧٦/٣.

(٥٥) ينظر: المصدر نفسه :٢٦٥/٣.

(٥٦) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: نعمة رحيم العزاوي: ١٨٤..